الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٧ مـاس ٢٠٠٥

لبنان يوافق على تحقيق دولي في قضية الحريري ولحود يتوعد بمعاقبة المخططين والمنفذين والمقصرين

بيروت: «الشرق الأوسط»

أعلن لبنان رسمياً امس موافقته على انشاء لجنة تحقيق دولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأكد رئيس الجمهورية اميل لحود «التزامه المضي حتى النهاية لكشف كل الملابسات التي تحيط بجريمة الاغتيال بالتعاون مع الامم المتحدة في اي صيغة تعتمدها المنظمة الدولية، وذلك للوصول الى معرفة الهوية الحقيقية للذين ارتكبوا هذه الجريمة النكراء»، فيما تواصلت اشادة قيادات المعارضة بالتقرير الذي اعدته لجنة تقصي الحقائق الدولية.

واعلن لحود في تصريحات وزعها مكتبه الاعلامي امس على «ان اقصى العقوبات ستنزل في حق من سيثبت التحقيق انهم خططوا لهذه المؤامرة وأولئك الذين نفذوها او سهلوا وقوعها»، مشيراً الى ان الاجراءات «ستشمل ايضاً كل من يتبين نتيجة التحقيق، انه قصر في القيام بواجبه او ارتكب اخطاء اضرت بسمعة لبنان ودور مؤسساته واجهزته الأمنية». وشدد لحود على «اهمية وحدة اللبنانيين وتضامنهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان»، معتبراً ان «المستفيد الاول من جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري هم اعداء لبنان الذين لا يريدون لهذا الوطن ان يستكمل مسيرة استعادة عافيته ونهوضه الاقتصادي ودوره الريادي في محيطه والعالم».

واعلن وزير الخارجية والمغتربين محمود حمود من جهته ان لبنان «يوافق على انشاء لجنة تحقيق دولية اذا قرر مجلس الأمن ذلك من اجل اجلاء الحقيقة في عملية اغتيال الشهيد رفيق الحريري». وقال: «نحن نرحب بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة ومع مجلس الأمن الدولي ومع الامين العام للامم المتحدة. وقد رحب السفراء الذين التقيتهم اليوم (امس) برغبة لبنان لهذا التعاون لاننا نسعى الى الحقيقة، الى جلاء الحقيقة، كل الحقيقة حول عملية الاغتيال واستشهاد الرئيس الحريري».

وكان حمود قد استدعى امس سفراء الدول ذات العضوية الدائمة لدى مجلس الأمن فزاره منهم سفير روسيا سيرغي بوكين وسفير بريطانيا جيمس واط والمستشار الاول للسفارة الصينية هونغ تشانفكينغ وابلغهم موقف لبنان من تقرير رئيس بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق بيتر فيتزجيرالد. وتطرق البحث الى الاتصالات التي باشر بها اعضاء مجلس الأمن حول الخطوات التي سينظر فيها المجلس بناء على ما ورد في التقرير واطلاع لبنان على الاتصالات التي بدأت في اروقة المجلس.

وفيما قال سفير روسيا ان بلاده ستدرس اقتراح اللجنة ارسال لجنة تحقيق دولية الى بيروت للتحقيق في اغتيال الحريري، معتبراً ان هذا التقرير «يشمل اشياء كثيرة ولكنه جدير بالبحث ككل من دون اية تقديرات او اعتبارات»، اوضح السفير البريطاني انه بحث مع الوزير حمود وجهة نظر حكومته القائلة ان «من صالح هذا البلد التحرك في وقت قريب نحو الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة في اقرب وقت». واعتبر وزير الاعلام ايلي الفرزلي ان «كشف الحقيقة عن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ليست حاجة لبنانية او محلية، بل حاجة وطنية وقومية وانسانية». وقال: «ان اقرار لجنة تحقيق دولية في مجلس الأمن، امر لن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يكون اطلاقاً مسألة مناقضة لما يحتاجه الانسان اللبناني في مسألة كشف الحقيقة لذلك، انا من الزاوية المبدئية لست ضد لجنة تحقيق دولية حتى لو كانت لجنة تحقيق قضائية اي لجنة تحقيق يجمع عليها الشعب اللبناني ويجمع عليها المجتمع الدولي، تتمتع بالحياد ونظافة الكف والقصد تؤدي الى كشف الحقيقة، امر يساعد مساعدة فعالة على تثبيت الاستقرار في وطننا وامتنا».

الى ذلك، اعتبر «لقاء قرنة شهوان» المسيحي المعارض ان لجنة تقصي الحقائق «اوردت معلومات حقيقية كان يعرفها جميع اللبنانيين وقد اصبحت اليوم موثقة ضمن وثائق الامم المتحدة، وهي تشكل ادانة كاملة للنظام الأمني اللبناني ـ السوري المشترك القائم منذ عام 1990 وتوابعه السياسية». وكرر مطالبته «بلجنة تحقيق دولية كاملة الصلاحيات». ورأى «ان هذه اللجنة كما ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق لا يمكنها أن تقوم بمهمتها الا بعد رحيل رؤساء الاجهزة الأمنية ومدعي عام التمييز بالاصالة».

ورأى النائب محمد قباني (عضو كتلة الرئيس الحريري) «ان ارتباك اركان السلطة امام صدمة التقرير الواضح لبعثة تقصي الحقائق الدولية كان واضحاً». وقال: «اتهموا البعثة بالانحياز الى رأي المعارضة، فيما الواضح انها انحازت الى الحقيقة بعدما اطلعت على مختلف الوقائع ووجهات النظر».

ورأى النائب محمد عبد الحميد بيضون في مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في مدينة صور بجنوب لبنان امس، ان تقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية «يوجه ضربة قوية الى الدولة اللبنانية ويؤشر بقوة الى ان هذه الدولة ليست سوى هياكل فارغة». وسأل «اذا كانت الاجهزة الأمنية على الحال التي وصفها التقرير فماذا نقول عن المؤسسات الأخرى؟». واعتبر النائب باسم السبع (عضو كتلة النائب وليد جنبلاط) ان تقرير لجنة تقصي الحقائق في قضية اغتيال الرئيس الحريري «يدق مسماراً جديداً في نعش النظام الأمني اللبناني».

وتحدث السبع في مؤتمر صحافي عقده قرب قبر الرئيس الحريري امس عن بنود التقرير الدولي السياسية والقضائية والأمنية، مشيراً من خلالها الى «الأبعاد الخطيرة لدور النظام الأمني في زج لبنان في مأزق الاصطدام مع المجتمع الدولي». وقال السبع ناقلاً عن التقرير: «ان القيادة السورية قررت التمديد (للرئيس اميل لحود) وكان الضغط لفرضه قوياً وقد بعث القرار السوري برسالة قوية الى السيد الحريري بانه يجب عليه السير بذلك. وبوضوح جرت عملية اغتياله على خلفية قوة صراعه مع سورية وبغض النظر عمن ارتكب جريمة الاغتيال».

وقال: «ان حكومة الاتحاد الوطني تنشأ في حالة واحدة، هي بعد حصول انتخابات حقيقية ونزيهة في لبنان».

من جهته، قال النائب فرد مكاري، القريب من الحريري في حديث تلفزيوني امس، ان الاخير تعرض لإهانة من قبل رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العميد الركن رستم غزالي، وقد حصل ذلك في اتصال هاتفي جرى بينهما مع بدء الحديث عن التمديد للرئيس لحود. وافاد مكاري بأن وزيراً (لم يذكر اسمه) كان شاهداً على الحديث، لافتاً الى ان الرئيس الراحل الذي استاء كثيراً من تصرف العميد غزالي حاول استيعاب الامر بحكمته المعهودة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية